سنويا) واستثمارات خاصة (بمتوسط ٥٦ مليون دولار سنويا) .

ولكي يبين تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الاسرائيلي ، يحصر المؤلف في الفصل الثالث جميع العوامل التي يجب ان تدخل في الاعتبار فيما لو ازيلت هذه المقاطعة . ويعتمد في ذلك على الارقام الفعلية لتجارة اسرائيل الخارجية وعلى تقديرات مختلفة . وتظهر اوجه استفادة اسرائيل فيما لو انتهت المقاطعة الاقتصادية العربية المباشرة وغير المباشرة فيما يلي : — ١) احتمال استيراد اسرائيل من الدول العربية ما نسبته ١٦٪ من مجموع استيرادها بأسعار اقل مما تدفعه حاليا . ٢) احتمال تصدير ١٣٪ من مجموع صادراتها الى الدول العربية . واذا اخذنا بهذه الارقام ، فان تجارة اسرائيل مع الدول العربية ستنتهي الى عجز يتجاوز المئة مليون دولار سنويا . ٣) الاستفادة من تجارة الترانزيت من والى العراق والاردن والسعودية ودول الخليج عبر اسرائيل . وكذلك فيما بين الدول العربية الواقعة في آسيا وتلك الواقعة في افريقيا . ٤) الاستفادة من عائدات خطوط النفط والتي تقدر بحوالي ٦٠٥ مليون دولار سنويا . ٥) تقديم الخدمات المختلفة الى الدول العربية من سياحية وتعليمية وطبية . ٦) اقتطاع جزء كبير من مصاريف الدفاع والتسلح والتي بلغت ٤٨٠٤ ملايين ليرة اسرائيلية سنة ١٩٧٠ وتحويله الى مشاريع التنمية الاقتصادية . ٧) استخدام الايدي العاملة العربية في المشاريع الاقتصادية المختلفة . ٨) اجتذاب راس المال العربي او مشاركته في اقامة مشاريع مشتركة .

ويلاحظ ان جميع اوجه الاستفادة السابقة ترتبط بالمقاطعة المباشرة مع ان المؤلف ذكر عوامل اخرى تتعلق بالمقاطعة غير المباشرة ، الا انني لا اسلم بامكانية تطبيقها من ناحية وبالتالي لن يترتب عليها مجالات ملموسة من الاستفادة لو ازيلت فيما عدا زيادة الاستثمار والتعامل مع الشركات الاجنبية التي تتخلص من القيود العربية الناتجة عن وضعها في القائمة السوداء .

وينتقل المؤلف في الفصل الرابع الى تقييم المقاطعة الاقتصادية العربية عمليا من خلال العوامل التي سبق وان اثيرت . وقد توصل الى ان المقاطعة المباشرة كانت ناجحة ومطبقة فيما عدا بعض الحالات القليلة التي لجأت فيها اسرائيل الى التهريب او التحايل وراء اسماء شركات اجنبية او استيراد سلع عربية كالبترول من اطراف ثالثة. اما المقاطعة غير المباشرة فقد نالت قسطا من النجاح أقل بكثير من المقاطعة المباشرة، نظرا لعوامل تتعلق بالمقاطعة نفسها ولعوامل أخرى اسميها عوامل موضوعية تحد من مقدرة اية مقاطعة من بلوغ درجة عالية من النجاح .

ومن اهم العوامل التي تتعلق بالمقاطعة العربية لاسرائيل بالذات ما يلي : — أ) ارتباط اسرائيل بقوى اقتصادية يهودية منتشرة في معظم انحاء العالم المتقدم ارتباطا شديدا يجعل هذه القوى تعصف بكل عقلانية التفكير من حيث تقرير تجنبها لاحكام المقاطعة العربية سواء كان ذلك بالاتجار مع اسرائيل او بتمويلها او الاستثمار فيها.ب) الثغرات الموجودة في المقاطعة العربية كضعف اجهزة المقاطعة نفسها وبطئها وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد العربية والتخاذل في تطبيق قرارات المقاطعة . ج) نشاط اسرائيل في خلق الاجهزة لمقاومة المقاطعة العربية وعقد المؤتمرات وتقديم المساعدات الفنية لبعض البلاد النامية واستثارة القوى اليهودية في مختلف الدول وتبني التشريعات الملائمة والمشجعة للاستثمار الاجنبي وللتصدير . اما عن العوامل الموضوعية التي تؤثر في مدى نجاح المقاطعة العربية غير المباشرة لاسرائيل فهي : — أ) طول فترة المقاطعة مما جعل منها اسلوبا دائما لا يقتصر على فترة حرب تكون محدودة كما في التجارب الاخرى للمقاطعة ، ولا يساعدها في ذلك الاساليب الحربية للضغط الاقتصادي . ويؤدي طول الفترة هذه الى قلة الحماسة للمقاطعة وزيادة الروتين والمشاكل الادارية والمتابعة وغيرها . ب) ضعف الاهمية النسبية لتجارة اسرائيل في التجارة الدولية مما يجعل بالامكان تنشيطها مع مجموعة من الدول لا تخضع للضغط الاقتصادي العربي . وهذا يعني ان نجاح المقاطعة الاقتصادية يكون اكثر فعالية كلما قام بين دولتين كبيرتين او تحالفين كبيرين من الدول. ج) انفراد كل دولة عربية في رسم سياستها التجارية والاقتصادية بصفة عامة مما يقلل من فعالية المواجهة العربية للنشاط الاسرائيلي في الخارج نظرا لعدم تنسيق السياسات الاقتصادية العربية وتهرب بعضها من المسؤولية .

ويخلص المؤلف الى توصيات تتناول اجراءات تتعلق